قمعُ المثقف/قمعُ النصّ الأدبي

عز الدين المناصرة

اتّخذ قمعُ المثقفُ وقمعُ النص الأدبي في العصر الحديث أشكالاً عديدة، منها:

١ ـ **الاغتيال**. فعلى سبيل المثال، اغتيل الشاعر الإسباني لوركا لا لأنّه جمهوريّ معادٍ للدكتاتور فرانكو فحسب، بل لأنّه شاعر مؤثّر أيضًا؛ وقد اعترف القتلةُ لاحقًا بذلك، بعد سنوات طويلة من الإنكار. واغتيل سنة ١٩٤٢ البلغاري نيكولا فابتساروف، شاعرُ المقاومة ضدّ الاحتلال الألماني، بإعدامه رميًا بالرصاص بعد محاكمة شكلية سريعة واغتيل شاعر التشيلي پابلو نيرودا من قِبل قوات الدكتاتور پينوشيه وكذلك اغتيل المغني الثوري التشيلي ڤكتور جارا. وقبل ذلك اغتيل الشاعرُ الروسي پوشكين في مبارزة بعد مؤامرة حيكتْ في قصر القيصر. أما في الوطن العربي فقد اغتيل عدد كبير من المثقفين. فاغتالت إسرائيل القاصّ والإعلامي ماجد أبو شرار، والروائي غسان كنفاني، والشاعر كمال ناصر، ووائل زعيتر. أما الذين اغتيلوا من قبل جهات عربية فهم كُثُر، نتذكّر منهم: المصوِّر السينمائي هاني جوهرية، والرسّام اللبناني إبراهيم مرزوق، والمثقف السياسي عزّ الدين قلق في باريس، والصحافي حنّا مقبل في قبرص، ونايف شبلاق وسليم اللوزي ورياض طه والشيخ صبحي الصالح وحسين مروة ومهدي عامل في بيروت، وفرج فودة في مصر. كما اغتيل عدد كبير من المثقفين الجزائريين بما يُشْبه المذبحة، أمثال: الطاهر جعوط، وبختي بن عودة، والشاعر يوسف سبتي الذي ذُبح بالسكّين، وعبد الحميد بوصوارة، وغيرهم أما اغتيال رسّام الكاريكاتير الفلسطيني ناجي العلي في لندن عام ١٩٨٧، فقد كان أكبرَ فضيحةٍ في تاريخ الثقافة الفلسطينية لأنّ بعض المثقفين ساهم في التحريض على القتل، ولم تُنشر الحقيقةُ كاملةً حتى الآن رغم أنّ الجميع يعرف التفاصيل. وهذه الأسماء نوردها على سبيل المثال لا الحصر

٢ ـ **التحريضُ على القتل**. فقد جرت تهديداتٌ كثيرةٌ لمثقفين بالقتل، إنْ لم يتوقّفوا عن كشف الحقائق.

٣ ـ **الإبعاد والنفي والمنع**. رغم أنّ الإبعاد والنفي محرّمان دوليًا، فإنّ حالات كثيرة منهما مورستْ من قبل أنظمة عربية. كذلك مُنِعَ عددٌ من المثقفين من دخول هذا البلد العربي أو ذاك.

٤ ـ **الاستجوابات الأمنية** تعرّض مئاتٌ من المثقفين في الوطن العربي للاستجواب الأمني في بلدانهم، ومُنعوا من السفر، أو صُودرتْ جوازاتُ سفرهم، أو تمّ توقيفهم في نقاط الحدود.

٥ ـ **القوائم السوداء**. وُضعتْ أسماءُ مثقفين على قوائم سوداء، وتمّ إبلاغُ وسائل الإعلام الحكومية بعدم نشر أيّ مقال إيجابي عن أعمالهم الأدبية.

٦ ـ **الإرهاب النفسي**. مورس الإرهابُ النفسي ضدّ بعض المثقفين من أجل الحدّ من نشاطاتهم الثقافية، وذلك بالتحريض الشفهي ضدّهم.

٧ ـ **الفصل التعسفي من العمل**. فُصِلَ عددٌ من المثقفين من عملهم بسبب مواقف سياسية وثقافية اتّخذوها.

٨ ـ **إغلاق الصحف**. أُغلقتْ صحف كثيرة إغلاقًا تامًا أو جزئيًا، لأسباب تتعلّق بحرية التعبير.

٩ ـ **التكفير**. وُجِّهتْ تهمةُ الإلحاد والكفر لمثقفين حاولوا الاجتهادَ فكريًا أو أدبيًا، وجرى التحريضُ على إباحة دمهم لمجرّد سوء الفهم للتفسير الديني، وتمّ احتكارُ هذا التفسير من قِبل جهات لا تَعْرف حقيقةَ التسامح الإسلامي. كما طالب البعضُ المَحاكِمَ بضرورة فصل المثقف عن زوجته بتهمة الإلحاد.

١٠ ـ **السجن**. دَخَلَ كثيرٌ من المثقفين في الوطن العربي السجونَ، لأسباب تتعلّق بحرية التفكير والتعبير عن آرائهم.

١١ ـ **المحاكمات**. تعرّض مثقفون لمحاكمات أمام القضاء على أعمال أدبية وفنية لأسباب كيدية.

١٢ ـ **منع الاسم**. عندما يُمنع ويصادَر كتابٌ واحدٌ لمثقف، فإنّ المنع قد يطاول كافةَ أعماله الأخرى لمجرد وجود اسمه عليها.

١٣ ـ **المنع من المناهج المدرسية والجامعية**. عندما نَنْظر إلى الخارطة الحقيقية للشعراء الأكثر تأثيرًا في المجتمعات العربية، نجد أنّ معظمهم قد مُنع من دخول المناهج المدرسية والجماعية، التي اكتفت بالترويج لشعراء متوسطي الحال مُوالين للسلطة غالبًا. وقد أثّر ذلك في درجة تذوّق النص الأدبي في المدارس والجامعات. وهكذا يقرأ القارئُ الشعرَ الحقيقيَّ خارج المدرسة والجامعة.

١٤ ـ **المنع في التلفزيون والإنترنت والصحف**. تختار معظمُ التلفزيونات نصوصًا أدبية لا تضرّ ولا تَنْفع، وتروّج للثقافة السطحية، وتفضّل المثقفَ الموالي للسلطة حتى لو كانت ينتمي إلى درجة هابطة من الإبداع، وتؤْثر محاورةَ الشعراء الذين يمارسون التجسيرَ بين العرب و«إسرائيل» مع أنّ الأرض ماتزال تحت الاحتلال. أما الملاحق الثقافية في الصحف فتمارس التوجيهَ والإخفاءَ والمنعَ والترويجَ غيرَ العادل، فتتحوّل العلاقةُ بين المثقف والصحيفة إلى علاقة شخصية مع المحرِّر الذي قد يتّخذ موقفًا سلبيًا شخصيًا من المثقف لأسباب عديدة. وأما الانترنت (في المواقع المهمة) فهو مكانٌ لمن يمتلكون المالَ من الشعراء، أو لهم صلة بأصحاب رأس المال أو سلطة الجهة ـ المؤسسة؛ فالمنع هنا من نوع مقنّع.

١٥ ـ **بلطجية رأس المال**. يلعب رأسُ المال الوطني في المجتمعات الديموقراطية دورًا إيجابيًا في دعم الثقافة والفنون. لكنّ بلطجية رأس المال في الوطن العربي يمارسون الترويجَ لأعمال أدبية وفنية رديئة. وهنا يَبْرز المثقفُ الانتهازي، «مثقفُ العلاقات العامة،» الذي تُدعم كتبُه أو لوحاتُه التشكيلية لمجرد إتقانه فنَّ العلاقات العامة. حينئذٍ يبتعد المثقفُ الحقيقي باتجاه العزلة، وتَظْهر الكتبُ الرديئة لإشباع الفراغ الثقافي.

١٦ ـ **الرقابة**. الرقيب الموظَّف «موثوق وطنيًا» لدى السلطة؛ أما الروائي المثقف أو الشاعر أستاذُ الجامعة فهو «قاصر» من وجهة نظرها، ولهذا يجب إرشادُه وتوجيهُه. وعادةً ما يتمّ المنعُ وفقًا للثلاثي المحرّم «الجنس، السياسة، الدين» ـ وهي ثلاثية غامضة يختلف تفسيرُها من شخص إلى آخر، ومن عمل أدبي إلى آخر. فالموظف الرقيب ينطلق من مفهوم معادلةِ النص الأدبي بالواقع، مع أنّ هذا النص لا يتطابق بالضرورة مع سيرة المؤلف الذاتية. ولقد تمت حالاتُ منع ومصادرة كثيرة في الوطن العربي، منها ما تعرّض له كتابُ نجيب محفوظ **أولاد حارتنا** ورواية ليلى بعلبكي **سفينة حنان إلى القمر** في الستينيات، وكتاب صادق جلال العظم **نقد الفكر الديني**، وكتاب حسين مروة **النزعات المادية في الفلسفة الإسلامية** في السبعينيات، ورواية حيدر حيدر **وليمة لأعشاب البحر**، وسيرة محمد شكري الروائية **الخبز الحافي**. وفلسطينيًا مُنعتْ في ظلّ الثورة الفلسطينية (١٩٦٤ ـ ١٩٩٤) ثلاثةُ كتب هي: **البكاء على صدر الحبيب** لرشاد أبو شاور، و**عشاق الرمل والمتاريس** لعز الدين المناصرة، و**الموسوعة الفلسطينية** لأنيس صايغ.

لكنّ هناك أنواعًا من الرقابة. نذكر منها يلي:

ـ **الرقابة العشائرية والعائلية**. فقد تعرّضت بعضُ الأعمال الأدبية للرقابة العائلية والعشائرية والجهوية لمجرد تطابق صفاتِ بطلٍ في رواية مع شخصيةٍ واقعيةٍ، أو لمجرد إيحاءٍ بأنّ هذه القصيدة تعني فلانًا من الناس.

ـ **الرقابة الذاتية**. تتولد الرقابةُ الذاتيةُ من الخوف، مع أنّ مهمة الكاتب هي التحرُّر من هذا الخوف. وهكذا يراقب الكاتبُ نفسَه من أجل مَنْعِ المنع. وهذا يؤثّر في مستوى النص الأدبي إبداعيًا.

ـ **رقابة المثقفين ضد زملائهم**. إنّ أكثر أنواع الرقابة قسوةً هي رقابةُ المثقف على المثقف بسبب الاختلاف، أو الغيرة، وتصفية الحسابات الشخصية، والتحالفات الشخصية. فمثلاً اتُّهم الشاعرُ السوري أدونيس في حوار أجرتْه معه **مجلةُ الدراسات الفلسطينية** في بيروت زميليْه الشاعر علي الجندي والقاصّ زكريا تامر بأنّهما منعا في الستينيات مجلةَ **شعر** اللبنانية من دخول سوريا. وكان ردّ إنعام الجندي، شقيق علي الجندي، اتِّهامَ أدونيس بأنّه هو مَنْ كان يقوم بدور الرقيب في لبنان حين تعاون (أيْ أدونيس) مع «المكتب الثاني» (أي المخابرات اللبنانية) لمنع مقالات.[1] وجرت معركة إعلامية وقضائية بين وزير الثقافة المصري وتيار واسع من المثقفين بسبب منع ثلاث روايات مصرية اتُّهمتْ بالجنس، لكنّ صلاح عيسى أعلن أنّ «الوزير من أعظم بناة المؤسسات الثقافية ويجب أن لا نسيء استخدامَ الهامش الديموقرطي المحدود.»[2]

١٧ ـ تدمير المثقفين بعضهم بعضًا، أو استعداءُ طرفٍ منهم السلطات ضدّ البعض الآخر. فهناك شاعر كبير يَزْعم أنّه الشاعر الأوحد في بلاده، ويصل به جنونُ العظمة إلى القول: «كل الشعراء نسخ مشوّهة عن تجربتي الشعرية،» ولا يستثني أحدًا! وقبل ستّ عشرة سنة في جريدة تصدر في لبنان (في ١٩٨٨/١٢/١٤) كتب الشاعر عبد الوهاب البيّاتي ما يلي حرفيًا: «إنّ نزار قباني ينتمي للشعراء المرتزقة الذين يَظْهرون في عصور الأوبئة والطاعون. فهو يحمل شيخوخته المتهرِّئة إلى مهرجان المربد، ويضربها أمام الجمهور بالسوط. ولو ظهر شاعر مثل نزار في فرنسا مثلاً لرماه الناسُ بالحجارة!»

شهادة شخصية في المنع

أَزعم أنّ أيّ شاعر عربي لم يتعرّض لقسوة المنع مثلي. وقد تمّ هذا المنعُ في ظلّ تواطؤ بعض المثقفين العرب بالصمت في أغلب الأحيان، واحتجاج المثقفين العرب الشرفاء أحيانًا أخرى. لستُ مثقفًا مواليًا للحكومات، ولستُ مثقفًا معارضًا، ولستُ مثقفًا حائرًا بين السلطة والمعارضة. إنّما معاناتي هي معاناة المثقف المستقلّ الذي انتمى إلى منظور ثالث ـ هو «الحساسية الشعبية» في الوطن العربي. فلقد عشتُ في ظلّ ستة أنظمة عربية ودولة أوروبية شرقية، هي على التوالي: الأردن، ومصر، وفلسطين الثورة، ولبنان، وتونس، والجزائر، وجمهورية بلغاريا الاشتراكية. وُلدتْ في الخليل عام ١٩٤٦، وغادرتُ فلسطين عام ١٩٦٤؛ ولم أدخل فلسطين حتى الآن، لأنّه لم يُسمحْ لي بدخولها، ورفضتُ أن أَدْخلها «سائحًا،» ولم أستطع الحصول على «حقّ المواطنة» لأسباب عديدة لا مجال لذكرها. فالجسد ممنوع والنصّ ممنوع، لكنّ خيالي يَقْتحم كلّ الحواجز والحدود.

وهذه بعض الحقائق المحدّدة التي تتعلّق بالشاعر، خائفًا ومُخيفًا، أُوجزها فيما يلي:

- منذ ١٩٦٧، أصبح رمزُ قناع امرئ القيس علامةً مركزيةً في تجربتي الشعرية. لكنّ قصيدتي «أضاعوني» بلسان امرئ القيس نُشرتْ في إحدى البلدان العربية، فأَصْدر وزيرُ إعلامها آنذاك قرارًا بوضع اسمي في القائمة السوداء. ولم أكن قد زرتُ ذلك البلد ورغم أنّ هذا البلد ينتمي إلى جبهة الرفض، فقد ظلّت وسائلُ إعلامه تتجاهلني، بينما كانت تروِّج لشعراء التجسير بين العرب وإسرائيل!
- قصيدة «أضاعوني» ألقيتُها مرّةً أخرى في بلد عربي آخر في إحدى جامعاتها، فاستدعتني أجهزةُ الأمن واعتقلتني يومًا واحدًا بتهمة أنّ القصيدة تعني رئيسَ ذلك البلد. حدث هذا بتاريخ ١٩٦٩/٩/١.
- قصيدتي «ناطوران» تمّ حذفُها عام ١٩٦٨ عندما صدرت الطبعةُ الأولى من مجموعتي الشعرية الأولى **يا عنب الخليل** لأسباب رقابية.
- صدرتْ مجموعتي الشعرية **الخروج من البحر الميّت** عن دار العودة في بيروت في ديسمبر ١٩٦٩. وقد أبلغني صاحبُ الدار آنذاك أنّها مُنعتْ من دخول سبع دول عربية، لأسباب سياسية ودينية. وفي عام ١٩٧٠ شاركتُ في أول مهرجان عربي للشعر الحديث في بيروت، حيث ألقيتُ قصيدتي «أبو محجن الثقفي أثناء تجواله،» ففوجئتُ بهجمةٍ قادتْها مجلةُ **الجمهور** اللبنانية ضدي وضد الشاعر عبد اللطيف اللُّعَبي، حيث مورس التكفيرُ.

---

١ ـ إنعام الجندي: «علي الجندي وزكريا تامر لم يَمْنعا مجلة **شعر**،» جريدة **القدس العربي** (لندن) ٢٠٠٠/٧/٢٤

٢ ـ **أخبار الأدب**، القاهرة ٢٠٠١/٢/١٢

• صدرتْ مجموعتي الشعرية **قمر جرش كان حزينًا** عام ١٩٧٤ في بيروت، فمُنعتْ من دخول ثلاث دول عربية.

• صدرتْ مجموعتي **بالأخضر كَفَّناهُ** عام ١٩٧٦ في بيروت، وقد مُنعتْ من دخول بلد عربي واحد بسبب قصيدة «امرؤ القيس يصل فجأةً إلى قانا الجليل »

• صدر كتابي **عشّاق الرمل والمتاريس** في بيروت عام ١٩٧٦، فصدر قرار بمصادرته ومنعِ توزيعه. كما مُنع من دخول بلديْن عربييْن.

• صدرت الطبعةُ الأولى من مجلد أعمالي الشعرية في بلد عربي، لكنّ شرطة ذلك البلد صادرتْه من المعرض الدولي للكتاب (الذي أقيم فيه عام ١٩٨٧) بعد ساعة واحدة من عرضه. والأسباب، كما يقول الناشر، سياسيةٌ دينيةٌ وما زالت رسائلُ النشر محفوظةً لديّ.

• عام ١٩٨٣ مُنعتُ من إلقاء قصيدتي «حصار قرطاج» أمام المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، رغم أنّني تلقيتُ دعوةً شخصيةً لإلقائها من الرئيس عرفات والدعوة محفوظة لديّ.

• ربيعَ ١٩٨٦، انعقد مؤتمر «جدوى الأدب في عالم اليوم» في جامعة باتنة الجزائرية فألقى الشيخ محمد الغزال محاضرةً بعنوان «الوثنية الكنعانية والشيوعية في شعر عز الدين المناصرة،» اتّهمني فيها بالإلحاد والشعوبية، وزَعَمَ أنّني أَدْعو للوثنية. وتلقفتِ التهمةَ جهاتٌ جزائريةٌ غامضة، فبدأتْ حملةً إعلانيةً ضدّ قصائدي في جريدة **النصر** الجزائرية التي تَصْدر في قسنطينة، واستمرّت حتى صيف ١٩٨٧. وكان أنْ فُصلتُ من عملي كأستاذ بجامعة قسنطينة فصلاً تعسُّفيًا، بقرارٍ من الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، بتهمة «الوثنية الكنعانية» والإلحاد والشيوعية، وبتحريض من وزير الأديان الجزائري. لكنّ رئيس الوزراء عبد الحميد إبراهيمي كَشَفَ السببَ الحقيقي للفصل التعسُّفي، إذ أرسل برقيةً إلى رئيس الجامعة تقول «المناصرة لا يَنْطبق عليه قانونُ الجَزْأرة.» لكنْ دون جدوى. وفي ربيع سنة ٢٠٠٠، وَجّهت إليَّ جامعةُ قسنطينة دعوةً شخصيةً، حيث تمّ تكريمي، واعتذر أشخاصٌ كانوا قد شاركوا في الحملة ضدّي عام ١٩٨٧، أمام أساتذة الجامعة وطَلَبَتِها، وشرحوا لي أسرارًا لم أَكُنْ أعرفها أهمُّها رئاستي لـ «اللجان الفلسطينية للوحدة الوطنية في الجزائر.»

• بعد أن عشتُ حصارَ بيروت عام ١٩٨٢، عاد آلافٌ من الفلسطينيين الذين يَحْملون الجنسيةَ الأردنيةَ إلى عمّان إثر اتفاقات بين الأردن ومنظّمة التحرير الفلسطينية. لكنّ السلطات الأردنية أَبْعدتني مع زوجتي وابني بتاريخ ١٩٨٢/١٢/١٠ وسَحَبتْ جواز سفري، فعشت في تونس والجزائر. والسبب هو مجموعتي الشعرية **قمر جرش كان حزينًا**. وقد ظلّت أعمالي الشعرية ممنوعةً من الأردن طوال أكثر من ربع قرن. ثم سُمح لي بالعودة إلى عمّان في صيف عام ١٩٩١، وسُمح لمجلد أعمالي الشعرية بالدخول عام ١٩٩٤، فطُبع في بيروت وأعيد لي جوازُ سفري بتاريخ ١٩٩١/٩/١٨.

• في عام ١٩٧٧ جَرَتْ محاولةٌ لاغتيالي في مدينة صوفيا البلغارية بسبب احتجاجي على الفساد في مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في صوفيا. وفي عام ١٩٨٧ جَرَتْ محاولاتُ تهديدي بالقتل بسبب احتجاجي على اغتيال الرسّام ناجي العلي، الذي اغتيل بطريقة تحمل معنى النذالة!

تلفيق المنع... سحر المنع

ثمة ظاهرة أسمِّيها «تلفيق المنع،» وهي ظاهرة خطرة لأنّها تغطِّي على عذابات الممنوع الحقيقي باختراعِ منعٍ وهميٍّ، ولأنّ بعض الشعراء لا يَمْتلك موهبة حقيقية شعرية فيَبْحث عن الشهرة من خلال «سحر المنع.» فقد رَوَّجت السلطةُ في الوطن العربي أعمالاً أدبيةً لمؤلِّفين موالين لها، فقامت بمنع أعمالهم منعًا شكليًا بهدف تسويقها. وحَدَث أنّ بعض الشعراء الباحثين عن الشهرة بأيّ ثمن قاموا بالمشاركة في تلفيق المنع بالتحالف مع السلطة أو المعارضة، أو عن طريق فنّ العلاقات العامة مع الصحافيين من أصدقائهم إنّ الخطر الحقيقي في هذه الظاهرة يَكْمن في مصادرة حقّ الممنوع **الفعلي** في أن يتضامن الجمهورُ معه، وفي الترويج لأعمال أدبية رديئة من حيث مستواها الإبداعي. إنّ أيّ شاعر حقيقي إنّما يَرْغب في وصول أعماله الشعرية إلى الجمهور العريض بعيدًا عن سحر المنع، لأنّ سحر المنع موقّت. والحقيقة أنّني كنتُ أفرح طيلة الثلاثين سنة

الماضية بسحر المنع، لأنّ ذلك كان يعني أنّني شاعرٌ فاعل ومؤثِّر. لكنّه أضرّ كثيرًا بشهرتي الشعرية: فعندما تُمْنع من دخول بلدٍ ما طيلة أكثر من ربع قرن، فمعنى ذلك أنْ تَخْسر جمهورَك العريض، خصوصًا إذا رافق ذلك صمتُ المثقفين عن المطالبة بالإفراج عن أعمالك الممنوعة.

المسألة الأخطر في «سحر المنع» هي ولادة الانحراف الشعري والنقدي تجاه المستوى الإبداعي الحقيقي للنص. فالمنع يولِّد لدى الشاعر أوهامًا كثيرةً، منها أنّ النص الممنوع هو الأرقى إبداعيًا. وبالتالي يصبح تركيزُ الشاعر على مستوى الإبداع في القصيدة ضعيفًا، لأنّه يكون منشغلاً بأسباب المنع: وقد يجد الشاعرُ مَنْ يصفِّقون له من القرّاء والنقاد موقّتًا، لكنّه يَكْتشف بعد زمن أنّه يُمْكن أن يزيل أسبابَ المنع لتكون جمالياتُ القصيدة أفضلَ... هذا طبعًا إذا كان سببُ المنع سطحيًا مباشرًا.

خاتمة

إنّ القمع يَقْتل الإبداع ويشوّهه، ويولّد الرقابةَ الداخلية التي هي ألدُّ أعداء القصيدة الجميلة. صحيح أنّ القمع يولّد التحدي المرتبط بالرغبة في الحرية، لكنّ القمع هو العائق الأكبر أمام الإبداع.

إنّ من حقوق الإنسان أن يتحرّر من خوفه، ومن حقوقه على الآخرين (السلطة، المعارضة، رأس المال، وسائل الاتصال والإعلام) ألاّ يُصنِّفوه شاعرًا ممنوعًا ومخيفًا، ومن حقّه أنْ يكون شريكًا في دولة ديموقراطية، ومن حقّه أن يَرْفض التدجين وأن يَرْفض ما يجعل منه مجردَ ديكور تزييني يَقْبل بالفُتات. عندئذ يَزْدهر الشاعرُ المستقل الذي ينبغي عليه أن يقاوم أشكال المنع كافة، حتى لو حصل على حُطام الخسارات.

أَعْتقد أنّ مواقفي السياسية جَنَتْ على شعري، رغم أنّني أَفْخر بها لأنّني انسجمتُ مع القوى الشعبية المقموعة ولم أَسْتطع الانسجامَ مع السلطة والمعارضة. ولهذا ظلّت شرعيتي الشعرية وسلطتي الشعرية محدودةً، قياسًا إلى الشعراء العرب الذين انسجموا مع القوى المسيطرة وكانوا جسرًا بين العرب وإسرائيل منذ عام ١٩٦٧. ولستُ نادمًا على ذلك لأنّني واثق بأنّ القوى الجديدة القادمة ستحاول محوَ هذا الظلم. أما المفارقة المضحكة فهي أنّ القاتل والجلاد يريد أن يَمْتلك الدنيا والآخرة معًا: فهو يمارس القتلَ والقمعَ في زمنٍ ما، ثم يمارس تزويرَ تاريخ القمع بالكذب حين يَزْعم أنّ المقموع لم يُقْمع!

يقول عبد الرحمن الكواكبي في كتابه **طبائع الاستبداد** الصادر سنة ١٩٠٠. «ما أَليقَ بالأسير في أرضٍ ما أن يتحوّل عنها إلى حيث يَمْلك حريّته، فإنّ حياةَ الكلب الطليق خيرٌ من حياة الأسد المربوط!»

عز الدين المناصرة

شاعر من فلسطين أستاذ الأدب المقارن في جامعة فيلادلفيا في عمّان